

نظرة

في قواعد علوم العربية وآدابها
— ما ينبغي التنبيه الى معالجته وتمهيد سبله —

قبل ان أتناول قواعد علوم العربية وآدابها في هذا البحث اود القاء كلمة موجزة بشأن اختيار الفاظ فنية اصطلاحية للمعاني المستحدثة مما اوجدته شؤون المجتمع الحديثة واتساع نطاق العلم والفن والصناعة فيه فأقول :

ان الحرص على سهولة اللفظ وانطباقه في وضعه واشتقاقه على المعنى المستحدث المقصود او على ما يقاربه امر يعلمه الجميع فليس ذلك مما اريد التنبيه عليه هنا . ولكنني أنبه القوم عند ارادة التواطؤ على لفظ اصطلاحي جديد ان يراعوا فيه فوق ما ذكر اجتناب اشتراك اللفظة على قدر الامكان في معنى آخر . ألوف شائع الاستعمال . لان الالفاظ المشتركة في كل لغة من لغات البشر هي مظهر ضعف فيها بما تولده من الالتباس لا مظهر قوة خلافاً لما يتوهمه كثيرون حتى انهم ليفتخرون بوجود هذه الالفاظ المشتركة في لغتهم . على ان أوسع اللغات مادة لا تستغني عن هذا الاشتراك لان الالفاظ محدودة والمعاني والافكار غير محدودة فلا بد ان تزيد هذه على تلك ومن ثم يقع الاشتراك . فكما تمكن خدام لغة ان يتخلصوا من الاشتراك عند احتياجهم الى لفظ جديد وجب عليهم ان يبتعدوا فرصة اجتنابه . وهو المبدأ الذي أشير اليه وبناءً على ذلك كان اقرب الى الصواب ان يسمى التلفون مَهْنَفًا او مَهْنَفًا او مَهْنَفَةً بكسر فسكون في الجميع على اوزان اسم الآلة القياسية او مَهْنَفًا بفتح فسكون على صيغة اسم المكاتب عوضاً عن تسميته هانفًا الذي له معنى آخر شائع الاستعمال . وهكذا قل عن اختيارهم لفظ الحاكي للفونوغراف وكان اقرب الى الصواب اختيار لفظ (محكيّ او محكاء او محكاة) بكسر فسكون او محكي بفتح فسكون وقد اصابوا في تسمية البيانو معزفاً ولم يقولوا عازفاً . وفس على ذلك كثيراً من نظائره .

« في الصرف » = اما الصرف ففيه أبواب سماعية عظيمة الخطر وقد ذكروا لها دلائل وضوابط نقر ببيتة فما ضرت علماء لغتنا اليوم ان ينعموا فيها نظريتهم فمساهم ان يروا قسماً كبيراً من هذه الدلائل جديراً بحسابه قياسياً مطرداً بحيث يقل السماع في هذه الأبواب وتخف الصعوبة الى مقدار ثلثها او ربعها . واهم الابواب المقصودة بالبحث هي ما يأتي :

مزبدات الأفعال والمعاني المختلفة الناشئة عنهما من مبالغة ومطاوعة وشاركة وتحويل وسلب وتكلف واصابة الشيء على صفة وهم جرا . اوزان المصادر الثلاثية . اوزان الجمع المكسر . لزوم الفعل وتعدديه وتعيين حرف الجر لل لازم . اختلاف حركة العين في الجرد الثلاثي ماضياً ومضارعاً . النحت - سواء كان من جملة او من لفظ جامد - وجوب التوسع فيه على منهج قياسي بين حدوده بحيث يكون لنا من هذا الباب كنز ثمين مكشوف على ان معظمه لم يزل مدفوناً الى الآن . وجل فائدته حينئذ تكون في اعتبار الالفاظ الاصطلاحية الجديدة مما يحسب لنا في ذلك ركناً عظيماً ثالث اثنين هما الاشتقاق والتشبيه . ومعلوم ان باب النحت مفتوح على مصراعيه في اللغات الاوربية . والاقوام هناك يستغلونه احسن استغلال فلماذا يقتصر العرب على غلته الضعيفة الضئيلة المحصورة في الفاظ منحوتة قليلة وصلت اليهم من اسلافهم اذا كان يمكنهم التوسع في هذا الباب توسعاً يلائم اذواقهم ولا يخالف طبيعة لغتهم .

ويضاف الى ذلك ازالة غموض واقع في قواعد كتابة الهجزة واريد به كيفية حساب الهجزة في نحو انشأوا لاننا اذا اعتبرناها طرفاً بحسبان اللفظة ككتبتين الفعل انشأ والضمير الواو كتبناها بصورة الالف كما ائدناها هنا واذا اعتبرناها واقعة حشوا بحسبان اللفظة كلمة واحدة تبعاً لصورتها الخطية كتبناها بصورة الواو هكذا انشأوا وذلك طبقاً للقواعد المقررة . ومن هذا القبيل همزة مسألة فالفائدة تقتضي كتابتها بصورة الالف كما يراها القاري هنا على ان فريقاً من جلة علمائنا اللغويين يكتبونها هكذا : مسألة . فما وجه ذلك وهل كلا الوجهين وجيه ولماذا ؟ وعند وصولي الى هذه السطور تذكرت ان كثيرين من كتابنا اليوم يكتبون همزة هيئة بصورة الالف هكذا هيأة ظانين انها مثل نشأة وجرأة ولبس الامر كما نوهوا فان همزة هيئة مسبوقة بياء في آخر كلمة محتومة بتاء

التأنيث وهذه الحالة تقضي بجعل الياء كرسياً للهمزة ومثل هيئة الحُطْبَيْة وخطيئة وبيئة ومشيئة وهلم جراً .

وينخرط في هذا السلك وجوب ازالة كل نسطع شديد الظهور في قواعد الاعلال ومن أمثاته انهم زعموا حرف العلة يحذف من نحو قُمْ واصلها قُومٌ ونحو خَفٌ واصلها خَافٌ ونحو مضتٌ واصلها مضاتٌ دفعاً للبقاء الساكنين وهو قول حق في ظاهره ولكنه لا يثبت على محك النقد في جميع احواله . لان المانع الذي ذكره اي النقاء الساكنين قد يزول و يبقى بعد زواله حرف العلة محذوفاً فلا يماذ الى الكلمة فتحذف نقول : قَمِ الْآنَ بكسر ميمٍ قَمِ لاقومِ الْآنَ ومثلها خَفِ اللهُ لاختافِ اللهُ . ومضتِ الْايامُ لامضاتِ الْايامِ . ولا بضر الحركة في هذا المقام كونها عارضة مادام النقاء الساكنين المحسوب سبباً لاعلال الحذف يزول بها ثم انسا نقول المرأتان رمتا ومضتا يحذف الالف لا مضاتا ولا رمانا . فالجدير بعلماء الصرف في مثل هذه المآزق ان لا يعولوا على تعليل ناقص بل ان يسندوا الامر الى ما عرفوه بالاستقراء من كلام العرب القدماء اصحاب اللغة فيشيروا الى مواضع حذف او اثبات احرف العلة دون ان يجتهدوا كل مرة في تحويل العلم النقلى الى علم عقلي . فهذا النحو بل يؤانيهم تارةً و يعصيههم تارةً أخرى كما رأينا . ثم اني أعرض امراً آخر صرفياً لعل اهل النظر والتحقيق يستجيزون فيه تساهلاً ونسائحاً واريد به بناء افعال التفضيل مما فوق الثلاثي او من الفعل المبني للمجهول فقدحظر الصرفيون ذلك ولكن الأ مثلة في كلام فصحاء العرب اكثر من ان تحسب ندوراً او شذوذاً عن هذا القيد . ومنها قولهم : العودُ أَحْمَدُ من حُمَيْدِ المجهول . وقولهم : هذا الكتاب اخصرٌ من ذاك . هو اعطاهم للدبنار . اننا أحوج الى امير فعمال الخ ببناء افعال التفضيل من الأفعال المزيدة اختصرَ واعطى واحتاج . فما رأي مجامعنا اللغوية في ذلك ؟

« في النحو » = اما النحو فيجب فيه قبل كل شيء تنبم المذاهب الضعيفة التي نكاد نراها مندسة في جميع ابوابه فيقضى عليها قضاءً مبرماً ويجعل حكمها وحكم المنوع واحداً بحيث لا يصح ان يحتج بحكمها احد حين يرتكب شيئاً منها لسهو او جهل او ضرورة .

وينبغي ان يدخل في هذا الحظر بابان سماعيات نص النحاة عليهما واولهما باب التضمين
ومن أمثله قولهم :

يا أيها الراكبُ المزجي مطيته سائلُ بني اسدٍ ما هذه الصوتُ

وكان حقه ان يقول ما هذا الصوت ولكنه ضمن الصوت معنى الضجة والجلبة فجاز له
ان يقول هذه الصوت كما يقول هذه الضجة او الجلبة .

والباب الثاني المجاورة ومن أمثله : هذا (جحرٌ ضبٌ خرب) بخفض خرب
لمجاورته ضب وهو مخفوض وكان حقه الرفع فيقال خربٌ لانه نعت جحر وهو مرفوع .
ومن أمثلة هذا الباب البيت المشهور :

وما حثُ الديار شغفن قلبي ولكن حبٌ من سكن الديارا

قال شغفن لمجاورته الديار وكان الوجه ان يقول شغف قلبي بافراد الفعل وتذكيره
لانه عائد الى حب وهو مفرد مذكر . وكل ذلك من فلتات كلام العرب النقطه مدونو
اللغة وبنى عليه النحاة بابي التضمين والمجاورة فكنا مضائق وممثلة لبعض الافلام او حجة
لاهل التحمل والمحاكاة فما أحرانا بالتصريح في ايراد البابين ايراداً محكماً لا يدع مقالاً
لقائل . نعم ان النحاة اشاروا الى حظر القياس فيها ولكن اشارتهم تلك لم تزل محتاجة
الى تعزيز من قبل مجمع لغوي عام او مجامع لغوية منقحة الأحكام .

وهناك باب سماعي ثالث هو باب القلب وأراه أخف خطباً من بابي المجاورة والتضمين
ولا بد ان يرى الباحثون فيه شيئاً يقبله الذوق والعقل وشيئاً آخر ينكرانه ولا يصب
عليهم ذكر علامات تفرق بين القسمين ثم اجازة القياس في المقبول منها وضعه في المكروه
ومن امثلة المقبول في نظري (عرضت الحوض على الابل) والاصل : عرضت الابل
على الحوض . وقول عنبرة العبسي :

بطلٌ كأن ثيابه في سرحة يجذي نعال السبت ليس بتوأم

قال : كأن ثيابه في سرحة اي شجرة عالية على القلب والاصل ان يقال : (كأن
سرحة في ثيابه) . ومن أمثلة القلب المكروه قولهم : (خرق الثوب المسمار) يرفع الثوب
وجمله فاعلاً عوض ان يقال خرق المسمار الثوب .

وأما باب النحت وهو باب سماعي رابع فقد مر الكلام عليه في المباحث الصرفية من هذا المقال :

بقيت لي كلمة في مسألتين من مسائل النحو : الأولى مسألة افراد الفعل مع الفاعل المثنى او المجموع ومع نائب الفاعل المثنى او المجموع . نحو : رحل الضيفان ورحل الضيوف وأكرم الضيفان وأكرم الضيوف . فقد اوجبوا الافراد في ذلك وحظروا ثنية الفعل وجمعه حظراً شديداً لئلا يكون للفعل الواحد فاعلان . ثم اوردوا من القرآن الكريم ومن كلام فصحاء العرب امثلة تخالف هذه القاعدة التي سماها بعضهم « لغة اكلوني البراغيث » لان في هذه الجملة مخالفة للقاعدة المذكورة . وسماها آخرون لغة : اسروا النجوى الذين ظلموا . او لغة يتماقبون فيكم . لائكة بالليل وملائكة بالنهار : وخرت جوار امثال هذه الآيات على جعل جملة الفعل خبراً مقدماً لما بعده او على جعل الواو في الفعل علامة جمع لا ضمير جمع والاسم المرفوع بعده فاعلاً وكذلك لو ورد الفعل بصيغة الثنية فالالف فيه حينئذ علامة لا ضمير واقع فاعلاً او على جعل يتماقبون ونحوه فعلاً وفاعلاً والاسم المرفوع بعده بدلاً من الضمير اللاحق به .

وقد قلت انه كثير ورود الفعل بصيغة الثنية والجمع مع الفاعل او نائب الفاعل المثنى والمجموع خلافاً للقاعدة النحوية مما دل على انها قاعدة اغلبية لا مطردة وان ما خرج عنها لا يعد شاذاً او ضعيفاً بل فصيحاً مقبولاً . والذي أنذركه ان الامير ابا فراس الحمداني استعمل ذلك في ديوانه مراراً عديدة وهو ذو قدم راسخة في الفصاحة وحرر الكلام العربي قشعره ما يستأنس به ولو تقدم عصره قرنين لكان ما يحتج به كما يحتج كثيرون بشعر بشار بن برد ويحتج الجميع بمن قبله قليلاً وهم فصحاء العصر الأموي . وما اني اكتب هذا المقال وانا مصطاف في جبل الاكراد بعيد عن كني و غيرها من الكتب أراني مضطراً الى إغفال ما كنت اود ابراده من الشواهد والامثلة على هذا الامر وعلى غيره من محتويات الموضوع وانما اوردت من ذلك ما ساعدني الذاكرة عليه واقتصرت من الملاحظات على ما استحضره ذهني لساعته ما عدا ذكر الأجناس الشاملة لأنواع البدع مما سير به القاري فقد كنت مسيراً اليها في مذكرة خصوصية صحبتي في مصيفي .

كذلك رأيت في ثنية الفعل وجمعه مع الفاعل او نائب الفاعل الغير المفرد ولكنه

رأي لم اجسر على العمل به الى الآن لاني لا اجزم بصحته فهو قابل للنقض والابرام فهل
 لأفاضل علمائنا فخص هذه المسألة وتخصيها .
 واما المسألة الثانية التي أورد ان اشير اليها فهي نناقض المعنى الممكن استخراجه من
 فعل مضارع منصوب بعد الفاء السببية في جواب النهي نحو : لا تفعل كذا فندم .
 فقد يكون الندم مترتباً على فعلك ذلك الشيء وقد يكون مترتباً على عدم فعلك اياه .
 وهذا تناقض ظاهر . واذا كانت القرينة العقلية تساعد على تعيين احد النقيضين في بعض
 الجمل . فانها لا تساعد على تعيينه في جمل أخرى لانفائها منها كالجمل التي اوردناها هنا
 ومن الأمثلة المشتملة على القرينة العقلية المساعدة قولهم : لا تقرب من النار فتحترق . اذ
 يفهم منه ان احتراقك مترتب على اقترابك من النار . وقولهم : لا تقرب من النار فتسلم
 فالمفهوم ان سلامتك مترتبة على عدم اقترابك من النار . واعل معظم ما ورد من اقوال
 العرب في هذا الباب معلق على ايجاب القضية لا على سلبها . ومن ذلك قولهم : لا تطعم
 العبد الكراع فيطعم في الذراع . اي ان طعمه مترتب على اطعامه لا على عدم اطعامه .
 وقولهم : لا تكن رطباً فتعصر ولا يابساً فتكسر . اي ان انعصارك وانكسارك مترتبان
 على كونك رطباً او يابساً لا على عدم كونك بهاتين الصفتين . غير ان ترجيح الاثبات
 الذي المحه ساعة كتابة هذ السطور ولو صح لا يمنع وجه الاضطراب والالتباس في هذا
 الباب فلا بد لنا من معالجته باجتهد لعلنا نهتدي الى ما يدفع الشبهات من طريقه وهي
 موضع حزاة في الصدر .

« في العروض والقوافي » = في العروض جوازات ضعيفة مستهجنة يستندون فيها
 الى ما ورد من امثالها على ندور في الشعر العربي القديم وارى من الصواب ايجاد بابها
 تماماً وعدّها خطأ محضاً لا جوازات ضعيفة على مثل ما اشرت به في المذاهب النحوية
 الضعيفة . ومن هذه الجوازات العروضية الضعيفة الاشباع والاختلاس في غير مواضعها
 المعروفة عند ارباب الفن . ومنها على ما تذكر استعمال فعلين بكسر العين عوض فاعلان .
 في عروض السريع الى غير ذلك .
 ثم ان كثرة الزحافات والعلل في علم العروض واسماء دوائره الخمس واستخراج الجور

منها . كل ذلك مدعاة تعسير لطالب العلم لا تسهيل وتمهيد سبيل وهو امر يحسن به جلياً كل من عانى هذا العلم تعلماً او تعليمياً . فأبي طالب لا يحدد قولك له ان فاعلن يجوز حذف الفه في الموضع الفلاني اسهل على ذهنه وذاكرته واخصر لوقته من قولك له ان فاعلن . في الموضع الفلاني يدخل عليه الخبن . و يكون قد تعنى في معرفة الخبن كيف يكون وكثيراً ما يخلط بينه وبين غيره من الزحافات . وهكذا لو قيل له ان فاعلن حذف نونه جوازاً او وجوباً في الموضع الفلاني والموضع الفلاني فذلك اسهل عليه كثيراً من قولك له ان فاعلن يدخله القبض وقس على ذلك خمسين او ستين تسمية من هذا القبيل ولو كانت تسع تسميات او عشرها فان خطيها واحتمالها . ومن ثم ارى الاستغناء عن هذه التسميات الطويلة العريضة التي ليس تحتها طائل كبير . ادام المتعلم يمكنه الوصول الى النتيجة المقصودة منها على طريق اسهل وارسخ - في الذهن بمنظمه مواضع التغير في الاجزاء العروضية مجزاً مجزاً الا اذا كان له ميل خصوصي الى استيعاب تلك الحدود والمصطلحات القديمة او له غاية خصوصية من ذلك كإرادة الاخصاء او التلذذ باثر فني من آثار السلف وكان في متسع من وقته وشواغله لقضاء هذه اللبانة فله ما يشاء . و يسرنا ان كثيرين من مؤلفي الكتب العروضية في عصرنا جرؤوا في مؤلفاتهم هذا المجرى السهل ولعله عن قريب يصبح عاماً في مدارسنا .

واما علم القافية فالذي أراه فيه امكان التساهل في سناد التأليس نحو قابل بضم اللام وينقل بضم اللام . ومثله سناد الردف اذا اتصل بالروي حرف الوصل نحو بوجه وبهصه كما ورد في البيهتين المشهورين :

اذا كنت في حاجة مرصلاً فأرسل حكماً ولا توصه
وان باب امر عليك التوى فشاور حكماً ولا تعصه

فان امثال ذلك واردة في كلام عدة فحول من القدماء والمولدين . واذا كانت الذاكرة لم تختفي فالحريري في مقاماته وابو العلاء المعري في الرسائل المنسوبة اليه ارتكبا مراراً سناد التأليس . ولكن المسألة مع ذلك تحتل نظراً وبحناً وتحتاج الى حكم الجامع العلمية . وعلى هذه النية عرضتها في بقية المسائل التي تناولتها في هذا المقال :
وكيفما كان الامر فان توصه ونعصه وما جرى مجراهما . وقابل وينقل وما جاء

على وتيرتها أيسر تجوزاً وأقرب الى الذوق وأخف على السمع حسب رأبي من ارتكاب سناد التوجيه في نحو ادب: بفتح الدال وسكون الباء . ويحب بكسر الجيم وسكون الباء في نغمية وحدة مما اولع به جل شعرائنا اليوم واتاه كثيرون غيرهم من شعراء العصور السالفة ومن ارتكاب المخالفة بين الواو والياء في المردوف الساكن نحو غدير وصبور بسكون الراء فيهما . وبما ان اساس علم القافية الفطرة والذوق الطبيعي فمن منا لا يرى ان أذواق العامة وفطرتهم تشهد لي وتشاركني في عدم استحسان هذه الارتكابات فهل لأدبائنا ان يعملوا فكرهم في ذلك فلمعلم يتحملون قليلاً من العناء حين ينظرون في تخلص منظوماتهم من هذه الهجنة .

﴿ في علم البيان ﴾

« فنونه المعاني والبيان والبديع »

تعود مؤلفو الكتب البيانية ان يذكروا احوال المسند اليه في تقديم وتأخير . وتعريف وتنكير . وحذف وذكر . وافراد واجمال . واضمار واختصار . ثم يذكروا احوال المسند في هذه الامور ثم يقولوا ان كثيراً من هذه الاحوال وقواعدها ومتعلقاتها لا تقتصر على المسند والمسند اليه بل تعداهما الى سائر اجزاء الكلام كالمفاسيل وغيرها من الفضلات والمضاف اليه والمجرور بالحرف . فاذا كان الامر كذلك - وهو كذلك - أفليس الاسهل عليهم في التأليف والتصنيف والاسهل على منتجي الفائدة من كتبهم وأضمن لعدم تشتت أذهانهم ان يعدل عن هذا التبويب القديم المعتاد الى تبويب آخر اقرب الى التلازم والناسب بحيث تذكر مواضع الحذف والذكر ثم مواضع التقديم والتأخير ثم مواضع التعريف والتنكير وهم جرا .

واحوال هذه الابواب نتناول المسندين وسائر اجزاء الكلام الا ما كان منها بفرد ببعض دون بعض وهو شيء قليل ينبه عليه المؤلف في موضعه . وأتذكر ان كتاب البيان المقرر للتدريس في معارف القطر المصري جار هذا المجرى ولكنه شديد الاختصار الى حد النقص والخلل فهو لا يشفي غلة أديب ولا متأدب . ولا شك ان ذلك ليس فحوراً ولا تقصيراً من مؤلفيه الكرام بل اقتصاراً جملهم عليه المقترحون في مراجعهم الرسمية .

ويكفي كتب فنون البيان عندنا - المعاني والبيان والبديع - تداخل لا ارى له وجهاً سديداً بل اراه مدعاة تشويش واعنات للذهن . ولعل علماءنا يتنبهون الى معالجته فيزيلوا مواضعه او بعضها ثم اذا تعذر عليهم ازالة سائرها نبهوا اليها الدارس وجعلوه على بصيرة من امره .

فن مواقع التداخل نوع البسط والايضاح في البديع فليسا الا من باب الاطناب في المعاني ومثل ذلك الاحتراس والايغال والتتميم فهي من الاطناب ايضاً وقد ذكرت في المعاني وفي البديع . والقلب في باب مخالفة الظاهر من ابواب المعاني هو انفس التشبيه المقلوب في البديع . والاستعارة التهكمية في باب الحجاز البارد من فن البيان مذكورة ايضاً في باب الحجاز المرسل من هذا الفن لانها هي نفسها التي قوامها تسمية الشيء باسم ضده . ومذكورة في البديع باسم التهمك . ثم ان الحجاز والاستعارة والكتابة والتشبيه هي اجناس كثيرة الفروع تستغرق فن البيان بجملمته وتفصيله وقد وفاها هذا الفن حقها من التقسيم والتمثيل فما معنى اعادةها باسمائها في فن البديع باعتبارها انواعاً بديعية كغيرها من تلك الجزئيات مع انها اجل شأناً من ذلك بكثير فهي مصدر واساس القسم الاكبر من الانواع البديعية .

ومن هنا يظهر للتأمل وجوب ادخال تهذيب وتشذيب على كتب البيان عندنا لاجل التلخيص من هذه المغامر .

وصلت الى القاء كلني الخصوصية في فن البديع فأقول :
اول ما ظهر من أنواع البديع خمسة او ستة أنواع ثم اخذ المشتغلون فيه يستقرون عيون الكلام العربي نظماً ونثراً فيستخرج الواحد منهم عدة انواع يطلق على كل نوع منها اسماً وبعقبه آخر فيستخرج غيرها حتى أصبحت الأنواع البديعية اليوم من معنوية ولفظية نحو مثني نوع . وهذه كثيرة مزعجة نرى المتعلمين لا يطبقونها الا قليلين منهم ولهم في تذرهم وتضجرهم عذر مقبول . لان التأمل في هذه الانواع يرى بعضاً منها حطيط المنزلة لا يستحق ان يعنى به ويطلق عليه اسم خاص . وبعضاً آخر حسناً اولاً بأس فيه ولكنه مشارك لغيره فليس له ان يستقل عنه في التسمية . وبعضاً ثالثاً هو من شروط

البلاغة الاساسية كالتهديب والسهولة والانجم والوضوح فكيف يحجب من جملة الأنواع البديعية التي لا تخرج عن كونها شيئاً اختيارياً ولكنه مستملح مرغوب فيه لانه يزين الكلام اذا حذق الشاعر او الكاتب استعماله والا كان نافعاً وربما شوه القول وهجته وجعله ثقیل الظل وخيم المرتع .

وقد فكرت في ذلك ملياً وقلت ان هذا الفن أصبح معرضاً لناموس رد الفعل فهو الآن محتاج الى شيء من الاندغام والاندماج عوض ما وقع فيه من التمدد المفرط المحسوب مضلة ومناهة ومن ثم اجتمعت في رد أنواعه الى اجناس قليلة يدخل تحت كل جنس منها عدة انواع فاذا أحاط الدارس بهذه الاجناس ومرن عليها واطرها على باله حين ينظم او ينثر كان محيطاً بكل انواع البديع وان فاته شيء منها فهو شيء زهيد لا يعبأ به ذلك مع تخلصه من عناء الدرس والمزاولة لمثلي نوع وحفظ اسمائها وتعريفاتها وشواهدا وامثالها فلا يلقى من العناء في مزاولة هذه الاجناس والانتباه الى امثلة رئيسية منها سدس او سبع ما يلقاه من العناء ويخسر من الوقت في مزاولة تلك الأنواع وتوفيتها حقها على الطريقة المتبعة اليوم . وعندما يستوعب الاجناس المذكورة اذا اراد الاكتفاء بها لم يجرمه اكنفاؤه شيئاً من جوهر البديع . واذا اراد ان يستقصى الانواع واسماها وحدودها فله ان يأتي ذلك على مهل كما رأى من وقته متسعاً ويكون ذلك الاجمال قد مهد له سبيل تلك التفاصيل فيستأنس بها ذهنه وترسخ فيه لما يربطها من التآلف والناسب بفضل تلك الاجناس التي احضنتها وظللتها .

ومع ذلك فاني لا ادعي ان ما قسمته هو حتماً الصواب كل الصواب وانه التقسيم الجامع المانع فقد يكون كذلك وقد يكون دون ما املته وتوخيته من الصواب التام غير بالغ حبة قلبه بل لا يزال يعوزه شيء من التعديل والتحوير . فاترك التتميم حينئذ لقلم غير قلبي وحسي اتي مهدت السبيل وفتحت الباب وجريت في باحة الدار شوطاً وان معني العجز او التعب او كلاهما عن استقصاء مخادعها ودهاليزها .

واليك الآن الاجناس البديعية او الامهات البديعية التي ننبهت اليها :

« الموافقة . المخالفة . الترتيب . المبالغة . الاستدراج . التلميح . حسن التعليل . الابهام . التدقيق . التوليد . الكلام الجامع » .

- اما الموافقة فننطوي على الأنواع الآتية : انواع الجناس . المراجعة . التوشيح
تشابه الأطراف . النفوف . التصدير . مراعاة النظر . التمثيل . التوجيه . التردد .
التكرار . المناسبة . التشبيه . التفصيل . المشاكلة . الجمع . التصريح . تشبيه شيتين
بشيتين . الاشتقاق . الانفاق . الماثلة . التسميم . التطريز . الترجيع . الفرع .
الجمع . التسميط . الالتزام . ائلاف اللفظ مع المعنى ومع الوزن . ائلاف المعنى مع
المعنى . الحذف . التدبيح .
- واما المخالفة فننطوي تحتها الأنواع الآتية : الطباق . المقابلة . ايهام التضاد .
المنافضة . العكس . التفريق . السلب والايجاب . الرجوع . الاستدراك .
واما الترتيب فننطوي تحته ما يأتي : الترتيب . الطي والنشر . ايهام الناصب .
الاطراد . التقسيم . التفسير . الابضاح . حسن النسق . التشطير . التمهيد . جمع
المؤنلف والمختلف . المزاوجة . الجمع مع التقسيم . الجمع مع التفريق .
واما المبالغة فتشتمل على ما يأتي : التبليغ . الاغراق . الغلو . القم . تجاهل
المارف . الاستثناء . حصر الجزئي والحاقه بالكلية .
- واما الاستدراج فيشتمل على ما يأتي : الاقتناع . التذليل . الاستنباع . الادماج .
حسن التخلص . عتاب المرء نفسه .
- واما التلميح فيدخل في دائرته ما يأتي : التلميح . الاشارة . الاكتفاء . التوجيه .
الاقتباس . التضمين . الابداع . الإلغاز . براءة الطلب .
واما حسن التعليل ففيه ما يأتي : حسن التعليل . الالتفات . المذهب الكلامي .
الانساع . المعايرة .
- واما الايهام فهذه فروعها : التوهم . الايهام . المدح في معرض الذم . الذم في
معرض المدح . التورية . الاشتراك . الاستخدام .
- واما التدقيق فهذه فروعها : التشریح . الایضال . الاعتراض . الاحتراس .
الفرائد . التنكيث . التكميل .
- واما التوليد فهذه مشتملانه : التوليد . سلامة الاختراع . حسن الانبعاث . واما
الكلام الجامع ففيه الكلام الجامع وارسال المثل .

وعند التحقيق يظهر لنا ان هذه الاجناس المنطوية على هذه الانواع لا تقتصر على الانواع المختصة بفن البديع حسب تعريف هذا الفن بل تتنازل معظم الاساليب البليغة التي تشير اليها فنون البيان الثلاثة المعاني والبيانات والبديع ومن ثم يمكننا اضافة جنس ثاني عشر الى الاحد عشر جنساً المار ذكرها وهو جنس الكناية فانه يشتمل على الكناية والتعريض والارداف والايضاح . القول بالموجب .

وبديهي اني حين اخترت لهذه الاجناس اسماءها قصدت فيها امتداد معناها اللغوي لكي تنطبق على ما تحتها من الفروع فلم اقتصر في اسم التوليد مثلاً على مدلوله باصطلاح فن البديع وهكذا حين اقول ان من فروع التوليد التوليد وكذا وكذا من الانواع اعني ان جنس التوليد وهو احد الاجناس التي استخرجتها وجمعت شتاتها بتفرع عنه نوع التوليد حسب تعريفه عند البديعيين كما يتفرع عنه كذا وكذا . وقس على ما ذكر قولي ان حسن التعليل فيه حسن التعليل اي ان هذا الجنس فيه نوع حسن التعليل البديعي الخ .

ولا يلزمني هنا ان اورد على الانواع او على بعضها شواهد وامثلة تبينها وتوضح كيفية اتصالها باجناسها فان هذا بسط يخرج عن طوق عمالة كعجالتني الحاضرة . وانما بطالب به كتاب بصنف خصوصاً لهذا الغرض . على ان كل ادب ومتأدب يمكنه ان يتخجن الامر بنفسه الى المقدار الذي يشاؤه عارضاً على الاجناس التي ذكرتها امثلةً من هذه الانواع إما من محفوظه واما مما يقع تحت يده من كتب البديع والادب . والله الهادي الى الصواب :

اللاذقية : ادوار مرقص

عضو المجمع العلمي العربي

